المحور الثاني: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة

يشكل قانون حماية البيئة مجموعة القواعد القانونية التي تحدد بشكل واضح الإطار القانوني العام الذي يسعى إلى تنفيذ السياسات الخاصة بحماية البيئة وصون مختلف الموارد الطبيعية ومعالجة المشكلات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الأمن والصحة والسلامة البيئية. والتأكيد على ان هناك حقا طبيعيا لكل انسان بان يعيش في بيئة سليمه ونظيفة.

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي للبيئة

لم تكن البيئة وحمايتها محل اهتمام المجتمع الدولي والوطني الى حين تجلي الاثار السلبية والمخاطر الأيكولوجية للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي فاقم من ظاهرة التلوث للعناصر البيئية وتراجع الغطاء النباتي، وصولا إلى ما بات يعرف بالتدهور البيئي وهو ما الزم الأسرة الدولية على جعل القضايا البيئية محور الاهتمامات العالمية، من خلال عولمة التفكير البيئي والصياغة قواعد وقرارات وتوصيات الدولية كونت في مجموعها ما يعرف بالقانون البيئي.

الفرع الأول: بداية الاهتمام الدولي بحماية البيئة

أدى التدهور المستمر في البيئة الطبيعية منذ بداية عقد السبعينات من القرن 20 إلى إدراك عام لخطورة الاعتداء الذي يقترفه الانسان على الطبيعة وما نتج عن ذلك من انتهاك شامل لهذه البيئة بكافة مواردها وتهديد بقاء الإنسان، إلى التفات المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة التي باتت تتجاوز الحدود السياسية للدول في إشارة الى عدم كفاية السياسات الوطنية للبيئة. وأمام هذا الوضع سارعت المنظمات الدولية المدافعة عن البيئة إلى تحفيز الدول ومختلف مكونات المجتمع الدولي على ضرورة الالتزام الدولي والوطني بحماية البيئة، باعتبارها المورد الأساسي لبقاء الإنسانية فالبيئة تراث إنساني مشترك.

وقد إنعكس هذا الاهتمام الدولي بحماية البيئة إلى إصدار العديد من الاعلانات الدولية وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية والثنائية وعقد المؤتمرات المختلفة في هذا الشأن. بالرغم من أن تطور الاهتمام الدولي بالبيئة تاريخيا أقدم من ذلك، فانه من مقاصد الأمم المتحدة وفقا لميثاق المنظمة الدولية: " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى احترام حقوق الإنسان".

الفرع الثاني: تعريف القانون الدولي للبيئة

المبدأ الأساسي للقانون الدولي للبيئة هو مبدأ الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، حيث تلتزم الدول بمقتضاه باتخاذ الإجراءات من جانب واحد أو في إطار التعاون الدولي ومساعدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية على الإستفادة المعقولة والمفيدة من الثروات الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى أن الإهتمام الدولي بالبيئة لم ينتهي عند حد مستوى إقرار المبادئ والقواعد القانونية التي تكون في مجموعها ما يعرف بالقانون الدولي للبيئة، إنما امتدت إلى إنشاء أجهزة دولية مستقلة تناط بها مهمة الاضطلاع بمجمل الوظائف والاختصاصات ذات الصلة بقضايا البيئة وموضوعاتها المختلفة، والعمل على وضع نظام أكثر ملائمة للمسؤولية الدولية عن الأضرار التي يمكن أن تنجم عن إخلال بعض الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية البيئة والحفاظ على مواردها.

ويعرف القانون الدولي للبيئة بأنه مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي ترمي إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من خلال تنظيم نشاط أشخاص القانون الدولي العام في مجال المنع وتقليل الاضرار البيئية وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، فالقانون الدولي للبيئة إذا هو القانون الذي يعني أو يختص بالمحافظة على البيئة وحمايتها دوليا من جميع الأخطار فهو فرع من فروع القانون العام الدولي، إذ تشمل قواعده مجموعة من المبادئ والأحكام الموجودة في الوثائق القانونية الدولية والإقليمية من معاهدات وإعلانات وقرارات وأحكام قضائية دولية.

الفرع الثالث: خصائص قانون حماية البيئة

يتميز القانون البيئي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيره من القوانين يمكن بيانها فيما يلي:

1- القانون البيئي فرع من فروع القانون العام :باعتباري ان البيئة بجميع مواردها هي ملك للجميع بما فيها الأجيال القادمة وبالتالي فإن حمايتها تتصل مباشرة بحماية المصلحة هذا ما يجعل القانون المنظم لها يدخل ضمن فروع القانون العام فالدولة هي من يقع عليها التزام ضمان الحماية للبيئة والمحافظة على التوازن الطبيعي بين عناصرها وبذلك فالدولة بصفتها السيادية تعمل على وضع القواعد القانونية التي تكفل الحماية لمختلف العناصر البيئية وتضمن المواطن التمتع ببيئة سليمة.

2- القانون البيئي يغلب عليه الطابع الوقائي:

تتميز أبرز قواعد القانون البيئي بانه وقائية فهي تساهم في صياغة العديد من القواعد القانونية البيئة التي تحافظ على المكونات البيئية ومنع تدهورها الذي يشير الى التدخل التشريعي المسبق والهاتف الى منع وقوع التلوث وعدم الانتظار لحين وقوع هذه المشكلات البيئية ثم التدخل معالجتها وازاله اثارها والتخفيف منها وتكمن اهميه الطابع الوقائي للقانون البيئي ما يلي :ان كلفه الوقاية من التلوث اقل في الغالب من كلفه معالجه التلوث وازاله اثارهم .انا بعض الاضرار التي تصيب البيئة قد لا يكون بالإمكان معالجتها خصوصا إذا تعلق الامر بانقراض أحد الاصناف الحيوانية او النباتية او في التلوث الاشعاعي الذي يستمر تأثيره على البيئة لازمنه طويله.

3- القانون البيئي لطابع فني ومتعدد المجالات:

من خصائص القانون البيئي الن قواعده ذات طابع فني فهي تحاول المزاوجة بين الافكار القانونية والحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من اجل بلورات السلوك الذي ينبغي الالتزام به في التعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الأيكولوجية، فنجد مثلا المشرع في حاجه مؤكده للاستعانة بالخبراء والمختصين في العلوم المتصلة بالبيئة كالفيزياء والكيمياء والهندسة والطب.

4- القانون البيئي يتميز بالحداثة :

رغم ان المشاكل البيئية قديمة قدام الانسان الا ان البدايات الحقيقية للقانون البيئي اتسمت بالحداثة اذ كانت في عام 1972 مع عقد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية لمناقشه المخاطر المهددة للبيئة والانسان والذي انبثقت عنه العديد من التوصيات شكلت الركيزة الأساسية في هذا القانون لتتكاثف الجهود بعدها بعقد مؤتمرات اخرى ساهمت في بلورته وصياغته.

5- القانون البيئي ذو طابع الزامي وطابع اداري :

يتميز القانون البيئي بان قواعده امره في صيغه الامر والنهي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها لكون هذا القانون قد تضمن اجراءات ردعيه وعقوبات ضد كل من خالف هذه القواعد بل تعدى الامر الى ان السلطات الإدارية المكلفة بتطبيق قانون حمايه البيئة ملزمه باحترام قواعده احتراما لنبدأ المشروعية ويظهر ذلك من خلال مجمل الاليات القانونية التي يمنحها القانون للجهات المعنية بالتدخل لأجل حمايه النظام العامل البيئي في اطار ما يسمى بالضبط الاداري البيئي اهمها سلطه الإدارة في منح التراخيص، الإذن المسبق، التوجيه، الحظر، أو المنع.